مرکز تحقیقات دارالحدیث

میراث حدیث شیعه

دفتر پنجم

به کوشش

مهدی مهریزی

علی صدرایی خویی

بسم الله الرحمن الرحيم

مهریزی، مهدی، ۱۳٤۱ - ، گردآورنده.
میراث حدیث شیعه : دفتر پنجم / به کوشش مهدی مهریزی و علی صدرایی خویی . - قم : مؤسسهٔ فرهنگی دارالحدیث، ۱۳۷۹.
٦۰٤ ص .
کتابنامه به صورت زیر نویس.
۱. احادیث شیعه - مجموعه‌ها. ۲. ائمه اثنی عشر علیهم‌السلام - تاریخ. ۳. اربعینیات. ٤. احادیث خاص (حدیث حقیقت). ۵. حدیث - علم الدرایه. ٦. اجازات. الف. صدرایی خویی، علی، ۱۳٤۲ - ، گردآورندهٔ همکار. ب. عنوان.
BP ۱٤۱ / ۹م۹م
۲۹۷/۲۱۸

شابک : ۵-۹۳-۵۹۸۵-۹٦٤
ISBN : 964 _ 5985 _ 93 _ 5

مرکز تحقیقات دارالحدیث

میراث حدیث شیعه / ۵

به کوشش:
مهدی مهریزی
علی صدرایی خویی

امور اجرایی: حسین گودرزی

ویراستاران: قاسم شیرجعفری، سید محمّد دلّال موسوی، تحسین پورسماوی

حروف‌نگار: محمّد اعرابی / صفحه‌آرا: سید علی موسوی‌کیا

دفتر میراث حدیث شیعه: قم، خیابان ۱۹ دی، کوچه دهم، پلاک ۳۱

نشانی برای مکاتبه : قم، ص. پ : ۳۷۱۸۵ / ۳٤۱۸؛ تلفن : ۷۷۱۰٤۸۷، نمابر: ۷۷۱۹۱۹۰

نشانی در اینترنت: *http://www.hadith.net/magazine/mirath.htm*

پست الکترونیک: *hadith@hadith.net*

علوم حديث

مختصر رسالة في أحوال الأخبار

قطب‌الدين سعيد بن هبة الله راوندى(٥٧٣ق)

الكفاية في علم الدراية

ميرزا ابوطالب محمّد موسوى زنجانى(١٣٢٩ق)

مختصر رسالة في أحوال الأخبار

قطب الدين سعيد بن هبة الله راوندي(٥٧٣ق)

تحقيق: سيد محمدرضا حسيني جلالي

التمهيد

الحمدُ للّه الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وعلى سيّد رسله وخاتم أنبيائه محمّد أفضل الصلوات، وعلى الأئمة الأطهار من آله أشرف التحيّات.

وبعد: فهذه الرسالة النادرة من عُيون تُراثنا الخالد، وقد ظلّتْ طوال الأعوام مُنذُ تأليفها وحتّى الآن، مجهولةَ العين، حتّى ارتبك الكثير في تصنيف اسمها في أيٍّ من العلوم!؟ وبقي لها ذكر قليل، وأثر ضئيل، حيثُ نقل بعضُ المحدّثين عدّةً ممّا أورد المؤلّف فيها من أحاديث لم ترِدْ في غيرها.

وبالرغم من أنّ الكتاب الموجود هو «مختصر» من أصله، فإنّ المقاطع الموجودة في هذا المختصر، لها الدلالاتُ الكاشفةُ عن جوانب هامّة من أصل الرسالة.

ويبدو أنّ الشخصَ القائمَ بالاختصار اهتمّ بإيراد جميع ما في الأصل من الأحاديث الشريفة، بما في ذلك الأسانيد، وفي

مجموعتها ما أورده الأعلام المشار إليهم من المنقولات عن هذه الرسالة.

وإنّ في تقديمنا لهذا المختصر، إضافة قيّمة إلى الثروة الحديثيّة العظيمة في تُراثنا الخالد.

كما أنّه إحياءٌ لأثر مجيدٍ من مؤلّفات أعلامنا الخالدين.

واللهُ الموفّقُ والمعينُ.

التعريف بالرسالة وتحديد اسمها

عُرِفت هذه الرسالةُ لمؤلّفها الإمام القُطْب الراوندي، عند المفهرسين والمترجمين، واستند إليها المحدّثون في نقل الأحاديث، والفقهاء في الاستدلال بما فيها، بما يحصُل معه الاطمئنان اللازمُ لتصحيح نسبتها.

وقد سمّاها جمع باسم: «**رسالة في بيان أحوال أحاديث أصحابنا**» منهم الفاضلُ التُوني[١] والمحدّث الكركي[٢] وأضاف الأمينُ الاسترآبادي[٣] والحرُّ العاملي[٤] على ذلك: «... **وإثبات صحّتها**».

وقد تبدّل اسمها إلى: «**رسالة في صحّة أحاديث أصحابنا**» عند سيّد الروضات[٥] وشيخ الذريعة[٦].

---

١. الوافية في أُصول الفقه، ص ٣٢٥.

٢. هداية الأبرار للشيخ حسين الكركي، ص ٩٠.

٣. الفوائد المدنيّة، ص ١٨٦.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٨٥ في طبعة الرباني، و ج ٢٧، ص ١١٨ من طبعة آل البيت، مسلسل ٣٣٣٦٢.

٥. روضات الجنات، ٤، ص ٥.

٦. الذريعة إلى مصنّفات الشيعة، ج ١٥، ص ١٢.

وذكرها المحدّث الكركي اسمها في موضعٍ من كتابه باسم: «**الرسالة التي ألّفها لإثبات صحّة أحاديث أصحابنا**»[١].

و تحوّر العُنوانُ إلى «**رسالة الفقهاء**» عند المحدّث المجلسي[٢].

وبما أنّ المجلسي لم يقفْ على الرسالة نفسِها، بنفسِه، وإنّما نَقَلَ ـ ما نَقَلَ منها ـ بواسطة «بعض الثقات»[٣] ـ والمظنون أنّ الواسطة هو المحدّث الحرُّ العاملي[٤] والحرُّ العاملي قد عَبَّرَ عن الرسالة بقوله: «**الراوندي في رسالته التي ألّفها**»[٥].

فإنّ كلمة «**ألّفها**» تصحّفت إلى «**الفقها**» عند المجلسي.

ومن الغريب أنّ شيخنا صاحب الذريعة لم ينتبهْ إلى هذا التصحيف، فجعلَ للقطب الراوندي كُتُباً بالأسماء التالية:

١ ـ رسالة الفقهاء[٦].

٢ ـ كتاب الفقهاء[٧].

وحيث إنّ البحث عن «الفقهاء» لابدّ أن يحتوي على تراجم الرجال والأعلام، فقد عنون صاحب الذريعة ـ أيضاً ـ لما يلي:

٣ ـ رجال الراوندي[٨].

---

١. هداية الأبرار، ص ١٧٣.

٢. بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٣٥.

٣. بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٣٥.

٤. احتمل هذا الظنّ السيّد عبد العزيز الطباطبائي في مقاله المنشور في مجلة تراثنا، العدد ٣٨، ص ٨٧ ولكن يحتمل أنْ يكون هو المحدّث الذي سبق الحرّ في النقل، وهو الفاضل التوني الذي هو مقدّم طبقةً على المجلسي، بل المحتمل أن يكون هو الأمين الأسترابادي، فلاحظ.

٥. وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١١٨، مسلسل ٣٣٣٦٢.

٦. الذريعة، ج ١٦، ص ٨١ ولاحظ مصفّى المقال، ص ١٨٧.

٧. الذريعة، ج ١٦، ص ٢٧٩.

٨. الذريعة، ج ١٠، ص ١١٦.

٤ ـ رجال قطب الدين [١].

والموجود في النسختين هو اسم: «رسالة في أحوال الأخبار».

ولكن كلّ هذه الأسماء هي لمسمّىً واحدٍ، وهو الأصل لكتابنا الذي نقدّم له، ومن خلاله يمكننا التعرّف على اسمه وموضوعه.

هذا المختصر:

أثبت الناسخ في بداية النسختين ما نصّه:

«اختصارٌ من الرسالة التي صنّفها الإمامُ الكبير السعيد، قطب الدين، شيخ الإسلام، أبو الحسين، سعيد بن هبة‌الله، الراوندي قُدّس سرُّه، في أحوال الأخبار».

ويمكن الاطمئنان بكون الأصل المختصَر منه هو المذكور في ترجمة القطب، والذي اختلف الأعلام في اسمه، كما ذكرناه.

وذلك من خلال المُقارنة بين النُّصُوص المنقُولة عنه، في مُختلف الكُتُب والمصادر، وبين النصوص المُثبتة في هذا المختصر، بحذافيرها مطابقةً تامّة.

فقد أورد المحدّثُ الأسترابادي سبعة أحاديث، هي المثبتة بعينها في كتابنا هذا، ونقلها كذلك المحدّث الحرُّ العاملي، والمجلسيّ [٢].

واقتصر المحدّثُ الكركي على أربعةٍ منها [٣].

واقتصر الفاضل التوني على خمسةٍ منها [٤].

---

١. الذريعة، ج ١٠، ص ١١٨.

٢. لاحظ الفوائد المدنيّة، ص ١٨٦ ـ ١٨٧ و وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٢٧ تسلسل ٣٣٣٦٢ ـ ٣٣٣٦٨.

٣. هداية الأبرار، ص ١٧٣ ـ ١٧٤ ونقل حديثاً من الفصل السابع من الرسالة في، ص ٩٠.

٤. الوافية في أصول الفقه، ص ١٨٨ و ٣٢٥ و ٣٣٠.

وأمّا تصنيفها موضوعيّاً، فيتبيّن من خلال ما يلي:

تحتوي الرسالة - كما في اختصارها المتوفّر - على الموضوعات والبحوث التالية، ضمن فصول رقّمناها:

[١] - في التواتُر، وحجيّة الخبر المُتواتِر وما يقوم مقامه.

[٢] - في إجماع الإماميّة وحُجّيته.

[٣] - في نقل مَنْ يُوجب نقلُه العلمَ من مُباشري الاتّصال بالمعصومين عليهم السلام من الرُسل والنُوّاب.

[٤] - في نقل العدل عن مثله، ومدى حجيّته.

[٥] - في علامة الفاسد من الأخبار.

[٦] - في علامة ما يسقط العملُ به مما يُقطع على صدق ناقليه.

[٧] - في علامة ما يسقط العملُ به مع الشكّ في صدق ناقليه.

[٨] - في علل الاختلاف في الأخبار.

[٩] - في علل الشُبهة في اختلاف ما ليس بمختلف من الأخبار.

[١٠] - في عرض الأخبار على الكتاب، وقد جاءت فيه ثمانية أحاديث.

[١١] - في معارضي أحاديث العرض، من العامّة.

[١٢] - في عرض ما اختلف من الأخبار، على المذهبين » وهنا اورد أحاديث سبعة»

[١٣] - في كيفية العرض، وعلّة مَنْ أنكر عرض الخبرين على المذهبين.

ومن مجموع هذه العناوين، يُعرف أنّ موضوع الرسالة إنّما هو «الحجج الشرعيّة» التي يمكن الاستدلال بها، وما عليه دأب أصحابنا الإمامية من طرق الاستدلال.

وهذا يقتضي أن تصنّف هذه الرسالة علميّاً في«أُصول الفـقه» لا علم الرجال، كما يظهر من صنيع شيخنا العلاّمة الطهرانيّ، حيث أورده في كتابه «مصفّى المقال»[1] وتحت عناوين رجاليّة من كتاب الذريعة[2].

ولا علم الدراية، كما نقل الطباطبائي، حيث قال - وهو يـتحدّث عن موضوع الرسالة -: ومن أجل ذلك كان القطبُ الراوندي أوّلَ مَنْ ألّف من أصحابنا في علم الدراية[3].

كما لا تدخل الرسالةُ في كتب الحديث، كما يُوهمه كونه مصدراً لمثل كتاب «وسائل الشيعة» للحرّ العاملي، كما سبق.

ولكن الاعتزاز بها في مجال الحديث، لابدّ أن يكون بليغاً، باعتبار اشتمالها على عدّة أحاديث قـيّمة، وذات أثـرٍ كـبيرٍ فـي التـراث الحديثيّ، باعتبار أسانيدها أو متونها، حتّى أنّ الأحاديث السبعة المرقّمة: (٩ - ١٥) التي نقلتْ بواسطة هذه الرسالة، لم تُوجد في مصدرٍ آخر، ممّا اضطرّ المحدّثين - وكذا غيرهم - أنْ يخرّجوها منها، وقد نقلها مؤلّفها القطبُ مُباشرةً عن مشايخه معنعنةً مسندةً متّصلةً.

وأمّا الأحاديث الثمانية الأُولى: (١ - ٨) فإنّما لم يُوردوها عن هذا الكتاب لوجودها في المصادر الأخرى، لكن يُلاحظ عدمُ كـفاية هذاالتعليل لإغفال نقلها، حيث إنّ ما أورده القطب يمتازُ بأسانيد تدعمُ الأحاديث الأخرى بالشواهد والمُـتابعات، مـع أنّ ديـدن

---

١. مصفّى المقال، ص١٨٧.

٢. الذريعة، ج ١٠، ص١١٦ و ١١٨.

٣. نهج البلاغة عبر القرون، تراثنا، العدد ٣٨ ـ ٣٩، ص ٢٧٣.

الحُرّ العاملي في الوسائل هو جمعُ أكبر عَدَدٍ من المصادر الناقلة للحديث مهما تعدّدت وذكرها بعد إيراد الحديث من المصدر الأوّل، والمفروض وجود هذه الرسالة عنده واعتماده عليها ونقله منها تلك الأحاديث السبعة.

أمّا المجلسيّ؛ فعذرُهُ واضحٌ، حيث إنّه لم يقفْ على الرسالة بنفسه، وإنّما اعتمد في النقل عنها بواسطة «بعض الثقات» الذي يُظنّ أنّه الحرّ العامليّ[١].

وأحتمل -أنا- كونه الفاضل التوني أو الأمين الأسترابادي، وكونه مصدراً حتّى للحرّ العاملي، أيضاً.

ومهما يكن، فإنّ هذا المختصَرَ هو من ذخائر تراثنا الحديثي، نظراً إلى ما احتواه من الأحاديث، مع أنّه يبحثُ عن حُجّية الأخبار، فيُمكنُ عدّه في ما كتب في علوم الحديث من هذه الناحية.

المؤلّفُ القطبُ الراونديُّ، حياتُه وآثارُهُ الحديثيّة:

هو: الشيخ الإمام، سعيد بن هبة الله بن الحسن، أبو الحسين، قطب الدين، الراوندي، الرازي المتوفّى عام ٥٧٣ للهجرة.

قال منتجب الدين: فقيهٌ، عينٌ، صالحٌ، ثقةٌ[٢].

وقال ابن الفُوَطيّ: «قطبُ الدين»: فقيهُ الشيعة، كان من أفاضل علماء الشيعة.[٣].

---

١. بحار الأنوار، ج٢، ص٢٣٥ وانظر تراثنا، ص ٢٨٧.

٢. فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، ص ٨٧، رقم ١٨٦.

٣. تلخيص مجمع الآداب، ج ٤، ص ٤، رقم ٢٧٩٩.

مشايخُهُ:

قال الأفندي: يروي عن جماعة من أصحاب الحديث بأصبهان، وجماعة في همدان وخراسان، سماعاً وإجازةً، عن مشايخهم الثقات بأسانيد مختلفة [١].

ومشايخُهُ عديدُون، نذكُرُ بعضَ كبارهم:

١- محمّد بن عليّ بن المُحَسِّن، أبو جعفر، الحَلَبي، تلميذُ الشيخ الطوسي والراوي لأماليه، وتلميذ الكراجكي.

٢- الفضل بن الحسن الطبرسي، أبو عليّ، أمين الإسلام المفسِّر، صاحب مجمع البيان (٤٨٠- ح٥٤٨هـ).

٣- محمّد بن أبي القاسم عليّ، عماد الدين، الطبري، صاحب بشارة المصطفى لشيعة المرتضى.

٤- هبةالله بن عليّ،أبو السعادات،الحسيني، الشجري، البغدادي(٤٥٠-٥٣٦هـ).

٥- ذوالفقار بن محمّد بن معبد، أبو الصَمْصَام، عماد الدين، الحسني، البغدادي، المعمّر (٤٠٥-٥٣٦هـ) الراوي عن الشيخ محمّد بن عليّ الحُلواني، عن الشريف الرضيّ.

الرواة عنه كثيرون، منهم:

١- محمّد بن عليّ بن شَهْرآشوب، أبو جعفر، السَرَويّ، رشيد الدين، الحافظ المازندراني، صاحب معالم العلماء في تتمة الفهرست للطوسيّ(٤٨٨ ـ ٥٨٨هـ).

---

١. رياض العلماء، ج٢، ص٤٣٥.

٢- عليّ بن عُبيدالله ابن بابَوَيْه، منتجب الدين، الرازي صاحب الفهرست في تتمة الفهرست للطوسي (المتوفى حدود ٦٠٠هـ).

ويروي عنه أولاده، ومنهم:

٣- ظهير الدين محمّد، أبو الفضل، مؤلّف كتاب عجالة المعرفة في أصول الدين الذي حقّقتُه[١].

مؤلّفاته في عُلوم الحديث:

عُرِفَ الإمام قطب الدين الراوندي بكثرة التأليف وجودته، وإتقانه، مع التضلّع في علوم عديدة، وقد بلغت مؤلّفاته (٥٨كتاباً) يوجد منها (١٨ كتاباً) والباقي مفقود[٢] كما نسبتْ إليه في فهارس التراث أعمال أُخرى.

ونحن نقتصر هُنا على ذكر مؤلّفاته الدائرة في فلك الحديث وعلومه، فقط:

١- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة. مطبوع.

٢- قصص الأنبياء. مطبوع.

٣- الخرائج والجرائح. مطبوع.

٤- سلوى الحزين، يعرف بدعوات الراوندي. مطبوع.

٥- ٩خمس رسائل في معجزات المعصومين عليهم السلام. مطبوعة ضمن الخرائج والجرائح، في خمسة أبواب.

---

١. طبعته مؤسسة آل البيت عليهم السلام في قم، عام ١٤١٧ في سلسلة «كتاب تراثنا» وقد طبع سابقاً في نشرة تراثنا الفصليّة، في العدد ٢٩، وقد ترجمتُ لمؤلّفه ترجمة ضافية في مقدّمته.

٢. حسب ما أحصاه الطباطبائي في مقالته الضافية، التي نشرها في تراثنا العدد ٣٩-٣٨، ص ٢٥٤-٢٩٧.

١٠- ضياء الشهاب. شرحٌ على (شهاب الأخبار) للقاضي القضاعي، منه نسخة مخطوطة، ويعمل على تحقيقها الأخ الفاضل السيّد حسن الحسيني آل المجدّد، وفّقه الله لمرضاته.

١١- رسالة في أحوال الأخبار. مفقودة، وهاهو مختصرها الذي نُقدّم له بهذه السطور.

١٢- مكارم أخلاق النبيّ والأئمة صلوات الله عليهم.

منه نسخة مخطوطة كتبت سنة ٩٨٥ في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي في طهران عاصمة الجمهورية الإسلاميّة، في المجموعة رقم ٥٣٦٤.

١٣- لباب الأخبار.

قال الأفندي: كتابٌ مختصرٌ في الأخبار، رأيتُه في أستراباد.

وقال الطباطبائي: رأيتُه في النجف في مكتبة فرج الله.

ويوجد في دار الكتب المصريّة باسم (لباب الأخبار) ضمن المجموعة ١٢٥٨٢ب من ص ٦٢-١٠٨، الحديث النبوي، مرتّب على أبواب، كتبه محمّد حسين مسجد عباسي سنة ١٠٦٩هـ، ذكره فؤاد السيّد في فهرسها (ص ٢٧٥) لعلّه هو.

١٤- شرح الكلمات المائة.

شرح للمائة كلمة التي جمعها الجاحظ من حكم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

١٥- جنى الجنّتين في ذكر وُلْد العسكريّين عليهما السلام.

ذكره تلميذه ابن شهر آشوب في معالم العلماء (ص٥٥).

١٦- ألقاب الرسول وفاطمة والأئمّة صلوات الله عليهم.

قال الأفندي: كتابٌ لطيفٌ مفيدٌ جدّاً، مع صغر حجمه، وعندي منه نسخة.

وجميع مؤلّفات هذا الإمام العظيم تُعَدُّ من ذخائر التراث، ولابدّ من السعي في إحيائها بعون الله.

النُسختان المُعتمدتان في عملنا:

إنّ أصل الرسالة التي ألّفها القطب الراوندي، مفقودٌ، وقد ذكر الطباطبائي في ترجمة المؤلّف: «وعندي مصوّرةٌ من الرسالة»[١].

ولمّا راجعتهُ تبيّن أنّ الموجود عنده ليس سوى المختصر الذي ذكره في موضع آخر بقوله: « ولخّص بعضُهم هذه الرسالة، وعثرتُ على نسخةٍ من المختصر، وعندي مصوّرة هذا المختصر»[٢].

و هذه النسخة في صفحات ملحقة بكتاب «الاستبصار» للشيخ الطوسي، جاء في آخرها ما نصّه:

نقلت هذه الرسالة في مكّة المعظّمة من خطّ أفضل المتقدّمين وأعلم المتأخّرين أعني أستادنا و مولانا محمّد أمين الأسترآبادي سامحه الله تعالى، في سلخ جمادى الأولى سنة ١٠٢٩.

وكتب صاحب النسخة في ذيل ذلك ما نصّه:

ناقل هذه الرسالة من خطّ الاسترآبادي هو المولى عبدالغفور ابن مسعود الطالقاني كاتب «الاستبصار».

شرع في كتابة «الاستبصار» في سنة ١٠٢٩ بمكّة المعظّمة وأتمّه

---

١. تراثنا، ص٢٨٧.

٢. همان، ص٢٧٣.

في سنة ١٠٣٧ في بندر بلاد الكجرات، كما ذكره في آخر الكتاب.

وقد رمزنا إليها بالحرف (ط).

ثمّ إنّ الله تعالى مجدّه، وفّقني لنسخةٍ أخرى من هذا المختصر؛ عَثَرَ عليها الأخ الموفّق الشيخ محمّد بركت ـ بارك الله فيه ـ فبعثَ مشكوراً بصورةٍ منها إلينا، وهي من مخطوطات مكتبة الطباطبائي في شيراز، وهذه مواصفاتها:

تقع في صفحات سبع كتب على طرّة الصفحة الأولى ما نصّه:

اختصارٌ من الرسالة التي صنّفها الإمام الكبير السعيد قطب الدين شيخ الإسلام أبي الحسين، سعيد بن هبة الله الراوندي ـ قُدّس سرُّهُ ـ في أحوال الأخبار.

وفي آخرها ما نصّه:

> وهذا آخر فصول تلك الرسالة، ومواضع البياض كانت تالفة في مكّة المعظّمة.

وهي غير مؤرّخة، إلاّ أنّ الرسالة السابقة عليها في المجموعة وهي «رسالة أسماء عُلماء الشيعة» كتبت بنفس الخطّ، وفي آخرها ما نصّه:

> تمت الرسالة بحمد الله وحسن توفيقه والصلاة على محمّد وآله، يوم الربوع، سلخ شهر ربيع الأوّل، سنة ثلاث وسبعين بعد الألف، في أمّ القري مكّة المعظّمة زادها الله شرفاً وتعظيماً، على يد أقلّ الخليقة بل لاشيء في الحقيقة، الفقير إلى الله الغنيّ ابن أبي إبراهيم عزّ الدين مسعود الموسوي الشيرازي عفي عنهما.
>
> وقد رمزنا إليها بالحرف (ش).

عملنا في الكتاب :

و هذا المختصرُ هـو الذي نـقدّمُهُ هُـنا، مُـعتمدين عـلى هـاتين المُصوّرتين .

فقمتُ باستنساخه، وصحّحتُ ما مُني به من أخطاء إملائية.

وتداركتُ ما وقع فيه من سقطٍ أو تلفٍ، وكتبتُ مواضع الحذف والبياض الذي كان في الأصول المنقول منها، بـمعونة المـصادر الأخرى.

وقابلتُ ما جاء فيه من الأحاديث بالمصادر الناقلة عنه، كالفوائد المـدنيّة والوسـائل، ومـا لم أجـدْ له مـصدراً، حـاولتُ إكـماله وتصويبه بالاستظهار، مع الإشارة إلى وجه التصويب والإصلاح.

وبعد: فهذا مـا يسّـره لي التـوفيقُ الربّـاني مـن العـمل فـي هـذا المختصر، وتمكّنتُ من تقديمه إلى المـجامع العـلميّة، آمـلاً أنْ يتّخذ مـوقعه المـناسب مـن نـفوس إخـوتي العـلماء، ويـحوز رضاهم، راجياً أن يكون مدعاةً للبحث عن أصل الرسالة وإحيائها والتزوّد منها.

وأسألُ الله - جلّ جلاله - القبولَ والغُفرانَ؛ فإنّه المـولى الحـنّانُ المنّانُ.

والحمد لله أوّلاً وآخراً.

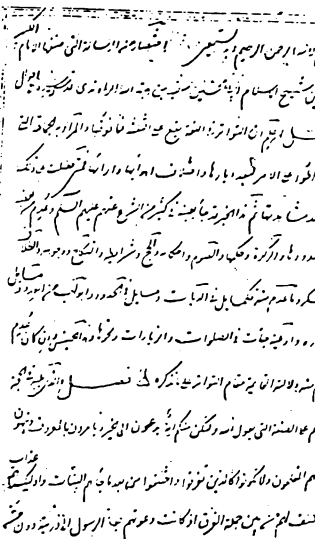

تصوير صفحة اول مختصر رسالة في أحوال الأخبار، نسخة ط

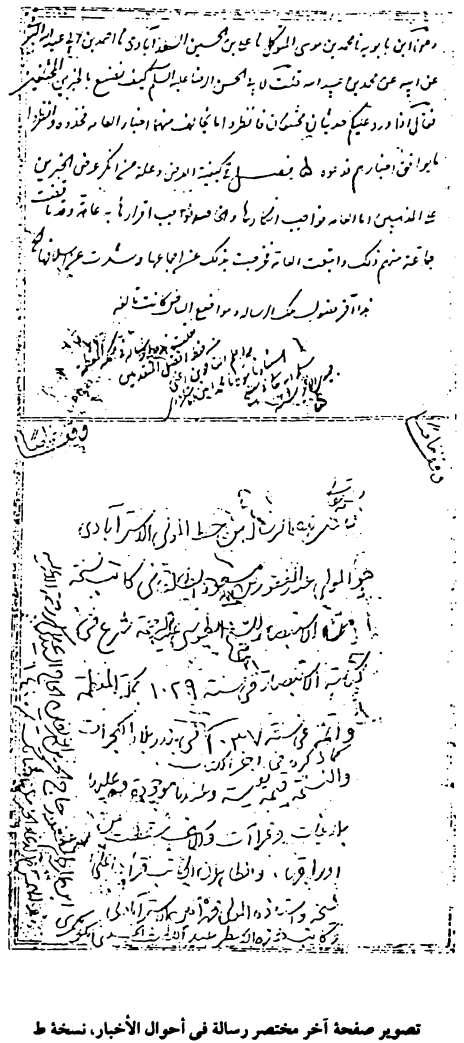

تصوير صفحة آخر مختصر رسالة في أحوال الأخبار، نسخة ط

تصوير صفحة اول و آخر مختصر رسالة في أحوال الأخبار نسخة ش

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين

اختصار من الرسالة التي صنّفها الإمام الكبير السعيد، قُطْبالدين شيخ الإسلام، (أبو)[1]الحسين، سعيد بن هبة الله الراوندي١ في أحوال الأخبار.

فَصْلٌ [١]

اعلم أنّ التواتُرَ - فيِاللغة - يقعُ على الثلاثة فما فوقَها. والمرادُ به الجماعةُ التي يستحيلُ عليها التواطُؤُ على الأمر، لبُعْد دِيارها، واختلافِ أهوائها وآرائها، فمتى حَصَلَتْ على ذلك وَقَعَ العلمُ بصحّة خبرها عند مُشاهدتها.

ثُمَّ هذا الخبرُ قد جاءَ بعينه في كثيرٍ من الشرع عنهم ﷺ وعُدِمَ من بعضه:

فما جاء فيه: كالصلاة وحُدودها، والزكاة وحُكمها، والصوم وأحكامه، والحجّ وشرائطه، والنكاح و(وجوهه)[2] والطلاق وصفاته، وتحريم كلّ مُسكرٍ.

وما عدم منه: فكمسائل فيِالديات، ومسائل فيِالحدود، وأبواب من العِدَد، ومسائل فيِحوادث محصورةٍ، وأدعية جاءت فيِالصلوات والزيارات ونحوها.

وهذا الجنسُ - وإنْ كان عُدِمَ منه التواتُرُ - فلم يُعْدَمْ منه دلالتُهُ القائمةُ مقامَ التواتُر، على ما نذكره.

---

١. كذا الصواب وفيِالنسختين: «أبي».

٢. في (ش): ووجوبه.

فَصْلٌ [٢]

والذي يليه في الحُجّة: إجماعُ الإماميّة:

لكونهم على الصفة التي يقول اللهُ: ﴿ولتكُنْ مِنْكُمْ أُمّةٌ يَدْعُونَ إلى الخَيْرِ ويأْمُرُونَ بالمَعْرُوفِ ويَنْهَوْنَ عن المُنْكَرِ وأُولئكَ هُمُ المُفْلِحُونَ ولا تكُونُوا كالذينَ تَفَرَّقُوا واخْتَلَفُوا من بَعْدِ ما جاءَهُمُ البَيِّناتُ وأُولَئِكَ لَهُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾ [الآية ١٠٤ من سورة آل عمران].

فحصلَ هذا الوصفُ لهُم من بَين جُملة الفِرَقِ، إذْ كانتْ دعوتُهم بعدَ الرسول إلى ذُريّته، دونَ مَنْ عداهُم من أهْلِ الأهواء، ومَنْ يجوزُ عليه - في اختياره - السهو والغلط.

وهُمُ الخيرُ كلُّه، والاعتماد - في سائر الدين - عليهم، والتسليم لهم [١] والرضا بقولهم [٢].

ويدلّ على ذلك - أيضاً - قولُ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «ماكانَ اللهُ ليجمعَ أُمّتي على ضلالةٍ».

وهم الأمّةُ المقصودةُ بذلك، دُونَ مَنْ سواهُم، بدلالة وجود المعصُوم فيهم.

ويدلّ عليه قولُ الصادق عليه السلام: «خُذُوا بالمُجمع عليه من حُكمنا، فإنّ المُجمعَ عليه لا رَيْبَ فيه» [٣].

---

١. «لهم» من (ش).

٢. كذا الظاهر، وفي (ط): بقبولهم.

٣. أرسله مُضْمَراً الكليني في الكافي، المقدّمة ج١، ص٧ وليس فيه: «من حكمنا»، وقد ورد في جُمَلٍ من حديث عُمَر بن حَنْظلة المعروف بالمقبولة، الذي رواه الكليني بإسناده عن الصادق عليه السلام في الكافي، ج١، ص٥٤ ورواه الشيخ الطوسي في التهذيب، ج٦، ص٣٠١ ح٨٤٥ ورواه الصدوق في الفقيه، ج٣، ص٥ ح٢ ونقله الطبرسي في الاحتجاج، ص٣٥٥ ونقله في وسائل الشيعة، ج٢٧، ص١٠٦ تسلسل ٣٣٣٤٣.

فَصْلٌ [٣]

الذي يلي هذا الثانيَ في الحُجّة: نقلُ مُتوسّطٍ عن إمامٍ، في ما يلزم فرضُهُ في حال البلاغ، ببلاغِهِ، لِوُجوب عِصْمته في الأداء، وإنْ عُدِمتْ ممّا عدا ذلك.

بدلالة حكمة القديم تعالى في تكليفه، واستحالة إلزامه إصابة الحقّ بوساطة مَنْ يُبدّل ما حُمّلَ.

وهذه الصفةُ كانتْ في جماعةٍ من رُسُل النبيّ ووسائطه بينَهُ وبينَ مَنْ نابَ[1] عنه في شرعه.

وكذلك جماعةٌ من رُسُل الأئمّة والأبواب الرسميّة الإماميّة، خاصّة.

وإذا ثَبَتَ بِصِفَة مَنْ ذَكَرْنا خَبَرٌ مَرويٌّ، كَفى في حُجيّة رِوايته، ووَجَبَ العِلْمُ بدلالته، والعَمَلُ بِهِ.

فَصْلٌ [٤]

والذي يلي هذا الثالثَ في الحُجّة: نَقْلُ العَدْلِ عن مِثْلِهِ ما يَتَضَمَّنُ لُزُومَ فِعْلِهِ، دُوْن المُباح والنَدْب، مَعَ خُلُوّهِ - في ما نُقِلَ - من مُعارِضٍ في الظاهِرِ.

بدلالة وُجُوب إظْهار فساد ما كان في ذلك من الفاسد، على المَعْصُوم المَنْصُوب لِبيان مالا سبيلَ إلى بَيانه إلاّ من جِهَتِهِ.

فَصْلٌ [٥]

في علامة الفاسد من الأخبار... إلى آخر[2].

---

١. كذا الصواب، وفي (ط): نابه.

٢. كذا في النسختين، فالمختصِر لم ينقل محتوى هذا الفصل، بل اكتفى بذكر عُنوانه، وسيتكرّر هذا في فصول قادمة.

فَصْلٌ [۶]

في علامة مايسقُطُ العملُ به، ممّا يقطعُ على صدق ناقليه... إلى آخر

فَصْلٌ [۷]

في علامة ما يسقطُ العملُ به مع الشكّ في صدق ناقليه:

وطريقُ ذلك واحدٌ، وهو ما جاءَ عن الآحاد، متعرّياً من دلائل الصواب التي[۱] قدّمنا ذكرها، ومتعرّياً من دلائل الفساد التي يجب القطع على عدم كونها حجّةً، سواء كان الناقلُ له [على] ظاهر العدالة، أو على ظاهر الفسق.

بدلالة قول الصادق ﷺ: «ولا تُكذّبُوا بحديثٍ أتى به مرْجئٌ، ولا قدَريٌّ، ولا خارجيٌّ، فنسبَهُ إلينا، فإنّكُم لا تدرُون؛ لعلّهُ شيءٌ من الحقّ، فتُكذّبوا اللهَ»[۲].

فَصْلٌ [۸]

في عِلَلِ الاخْتلاف في الأخبار... إلى آخر.

فَصْلٌ [۹]

في عِلَل الشُبَهِ في اخْتلاف ما ليس بمُخْتلفٍ من الأخبار:

أوّل ذلك: عُمُومُ ظاهر القول مع خُصُوصه في نفسه، ووُرُود[۳] خُصُوصه، فتلبّس ذلك على السامع، قبلَ السَبْرِ، فيقضي بالعُمُوم.

---

۱. كذا الصواب، وكان في النسخة: «الذي».

۲. نقله الكركي في هداية الأبرار، ص ۹۰ عن كتابنا هذا.

وبمعناه حديث عن أبي جعفر ﷺ عن بصائر الدرجات للصفّار، فلاحظ هداية الأبرار للكركي، ص ۹۰ـ۹۱، والقواميس، ص ۸۲.

۳. كذا الصحيح، كما يأتي مثله في ثاني العِلل، وفي النسختين: «ورود».

والثاني: خُصُوصُ ظاهر القول، مع عُمُومه في نفسه، ووُرُود عُمُومه، فيقضي السامعُ - قبلَ التأمُّل - بوجوبه.

والرابع:[١] تضمّنُ[٢] النهي للكراهة دونَ الحَظْر، ووَرَدُ بيانِ ذلك، فيقضي السامعُ - قبلَ البحث - بحظرِهِ.

فَصْلٌ [١٠]

في عرض الأخبار على الكتاب:

[١] أخبرني الشيخان محمّد، وعليّ: ابنا عليّ بن عبدالصمد، عن أبيهما، عن أبي البركات عليّ بن الحُسين، عن أبي جعفر ابن بابويه: نا أبي: نا سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن محمّد بن أبي عُمَيْر، عن هِشام بن سالم، وهِشام بن الحَكَم:

عن أبي عبدالله ﷺ: قال: «خطَبَ رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الناس بمنى، فقال: أيّها الناسُ، ما جاءَكُم عنّي يُوافِقُ القُرآنَ فأنا قُلْتُهُ، وما جاءَكُم يُخالِفُ القُرآن، فلمْ أقُلْهُ»[٣].

[٢] وعن ابن بابَوَيْه: نا محمّد بن الحسن: نا الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحُسين بن سعيد، عن محمّد بن أبي عُمير، عن الحسن بن عطيّة، عن محمّد بن مُسلم. قال أبو عبدالله ﷺ:

---

١. كذا في النسختين، ويُلاحظ عدم ذكر الثالث.

٢. كذا في (ش) وكان في (ط) التضمّن الذي.

٣. رواه الكليني بسنده عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم، وغيره، في الكافي، ج ١، ص ٥٦، ح ٥ وفيه: «كتاب الله» بدل: القرآن.
وكذا رواه البرقي في المحاسن، ص ٢٢١، ح ١٣٠ عن أبي أيّوب المدائني عن ابن أبي عمير، عن الهِشامين. ولاحظ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١١١ تسلسل ٣٣٣٨٤ وانظر الحديث الآتي في كتابنا هذا برقم [٦].

« يا محمّد، ما جاءَكَ من روايةٍ من بَرٍّ أو فاجرٍ، يُخالِفُ القُرآنَ فلاتأخُذْ بها».

[۳] وعن ابن بابَوَيْه: نا محمّد بن موسى بن المُتوكّل: نا عليّ بن الحُسين السَعدابادي، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقيّ، عن أبيه، والحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمّد الجوهري، عن كُليب الأسدي: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول:

« ما أتاكُمْ عنّا من حديثٍ لا يصدّقهُ كتابُ الله فهو باطِلٌ».

[٤] وعن ابن بابَوَيْه: نا محمّد بن موسى: نا عبدالله بن جعفر، عن أحمد بن محمّد ابن عيسى، عن الحَسن بن محبوب، عن سَدير، قال: كان أبو جعفر وجعفر يقولان: « لايُصَدَّقُ على عليٍّ الاّ ما يُوافقُ الكتابَ ».

[٥] وعن ابن بابَوَيْه: نا محمّد بن الحسن: نا محمّد بن الحسن الصفّار، عن محمّد ابن الحسين بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير، عن أبي سلمة الجمّال، عن أبي عبدالله عليه السلام: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم:

« قد كَثُرت الكذّابةُ علينا[1] فأيُّ حديثٍ ذُكِرَ، يُخالِفُ كتابَ الله فلا تأخُذُوهُ، فليس مِنّا».

[٦] وعن ابن بابَوَيْه: نا أبي: نا عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبي عُمير، عن هِشام بن الحَكَم: عن أبي عبدالله عليه السلام:

« خطب رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بمِنى، فقال: يأيّها النّاسُ، ما جاءَكُم عنّي يُوافقُ القُرآن فأنا قلتُه، وما جاءَكُم يُخالفُ القُرآنَ فلم أقُلْهُ»[2].

---

١. قد جاءت هذه الجملة في حديث أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «قد كذب على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم على عهده حتّى قام خطيباً فقال: «أيّها الناسُ، قد كثرتْ عليَّ الكذابة، فَمَنْ كذب عليّ مُتَعَمِّداً فلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النار» ثم كذب عليه من بعده...» الحديث رواه الكليني في الكافي، ج ١، ص ٦٢، ح ١ باب اختلاف الحديث.

٢. هذا الحديث يوافق الحديث المذكور برقم [١] متناً، وفي بعض السند، فلاحظ تخريجه.

[٧] وعن ابن بابَوَيْه: نا[١] أبي: نا[٢] سعد بن عبدالله، عن يعقوب بن يزيد، عن محمّد بن أبي عُمَيْر، عن جميل بن درّاج، عن أبي عبدالله، قال:

« الوُقُوفُ عند الشُبْهة خَيْرٌ من الاقتحام في الهَلَكة، إنّ على كلّ حقٍّ حقيقةً، ولكلّ صوابٍ[٣] نُوراً، فما وافَقَ كتابَ الله فخُذُوه، وما خالفَ كتابَ الله فدَعُوه[٤].

[٨] وعن ابن بابَوَيْه: نا محمّد بن الحسن: نا الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن النَضْر بن سُوَيْد، عن يحيى بن عمران، عن أيّوب:

سمعتُ أبا عبدالله ﷺ يقول:

«كلُّ شيءٍ مَرْدُودٌ إلى الكتاب و السُنّة، وكلُّ حديثٍ لايُوافِقُ كتابَ الله فهو زُخرُفٌ»[٥].

فَصْلٌ [١١]

ومن العامّة مَنْ يَدْفَعُ صحّةَ عَرض الأخبار على الكتاب، ويُنْكرُ ما يُرْوَى[٦] عن النبيّ والأئمّة في ترتيب الصلاة، وتفصيل الزكاة، ووجوب الصيام، وكفّارة الإفطار، ومناسك الحجّ، وغير ذلك!

قالوا: لسنا نجدُ في القُرآن الكريم ما يشهدُ بصحّة الجَهْر بـ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ ويشهدُ على فساد الجَهْر بآمين، ولا ما يُصحّحُ إرسالَ اليدين، ولا ما

---

١. كذا، وأثبت في الفوائد المدنيّة، ص ١٨٧: «أخبرنا».

٢. كذا في النسختين، وأثبت في الفوائد المدنيّة، ص ١٨٧: «أخبرنا».

٣. في الوسائل رقم ٣٣٣٦٨: «وعلى كلّ صوابٍ» وكذا في الفوائد المدنيّة.

٤. موضع ما بين المعقوفين بياض في النسختين، وأخذناه من الوسائل. وروى البرقيّ الحديث عن النوفلي، عن السكوني عن الإمام: في المحاسن، ص ٢٢٦، ح ١٥٠ والكليني عن علي عن أبيه عن النوفلي في الكافي، ج ١، ص ٥٥ وكذا الصدوق في أماليه، ص ٣٠٠، ح ١١ لاحظ الوسائل، ج ٢٧، ص ١١٠ تسلسل ٣٣٣٤٣.

٥. رواه الكليني بسنده، عن البرقي، عن أبيه، عن النضر، في الكافي، ج ١، ص ٥٥ ح ٣ ورواه البرقي في المحاسن، ص ٢٢ ح ١٢٨ عن أبيه عن علي بن النعمان عن أيّوب.

٦. كذا الظاهر، وفي النسختين: «يرويه».

يُفسدُ وَضْعَ إحداهما على الأُخرى، بَدَلاً من الإسْبال.

بل، لانجدُ ما يشهدُ على أنّها سَبْعَ عشرة ركعةً، في اليوم والليلة، دون ما ذكرنا، وإنْ كان قد نَطَقَ[1] بفعل الصلاة عند قوله: ﴿أَقِيْمُوا الصَلَوٰةَ وآتُوا الزَكَوٰةَ﴾.

قالوا: وكذلك لسنا نجدُ ما يشهدُ بصحّة نِصْفِ دينارٍ من عِشْرين ديناراً من الذَهَب، ولا ما يفسدُ ذلك، ولا ما يُصحّحُ الزكاةَ في مال اليتيم ولا ما يُفسدُ ذلك.

قالوا: وكذلك القولُ في كثيرٍ ممّا عَدَلْنا عن ذكره لانتشاره من الفرائض والسُنَن. فلو كان ما ادّعَيْتُمُوهُ صحيحاً، وكان الخَبَرُ عن الرسول ثابتاً، لَسَقَطَتْ هذه الفرائضُ كلُّها، وبَطَلَ حُكْمُها، وسَقَطَ منها ما يُشارِكُها في الصِفة، وسَقَطَ أكْثَرُ السُنّة.

واعلم أنّ القومَ إنّما أُوتُوا- في غَلَطِهِم هذا- من قِبَلِ ذَهابِهم عن كيفيّة العَرْض، وما يَجِبُ منهُ... إلى آخر.

فَصْلٌ [١٢]

في عرض ما اختلفَ من الأخبار على المذهبين:

[٩] بالإسناد المذكور عن ابن بابَوَيْه: نا[2] أبي: نا[3] سعد بن عبدالله، عن أيُّوب ابن نُوح، عن محمّد بن أبي عُمَيْر، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله:

قال الصادق عليه السلام: «إذا وَرَدَ عليكُم حديثانِ مُخْتلِفانِ، فاعْرِضُوهُما على كتاب الله، فما وافَقَ كتابَ الله فخُذُوهُ، وما خالَفَ كتابَ الله فذَرُوهُ[4] [فإنْ لم تَجِدُوهما في

---

١. كذا الظاهر، والكلمة مشوّشة في النسختين.

٢. كذا في النسختين، ونقله في الفوائد المدنيّة، ص١٨٦: «أخبرنا».

٣. كذا في النسختين، ونقله في الفوائد المدنيّة، ص ١٨٦: «أخبرنا».

٤. في الوسائل، ج٢٧، ص١١٨، ح ٣٣٣٦٢: فردّوه.

كتاب الله فاعْرِضُوهُما على أخْبار العامّة، فما وافَقَ أخبارَهم فذَرُوه[١] وما خالَفَ أخبارَهم فخُذُوهُ.

[١٠] وعن ابن بابَوَيْه: نا[٢] محمّد بن الحسن: نا[٣] محمّد بن الحسن الصفّار: نا[٤] محمّد [٥] بن عيسى[٦] عن رَجُلٍ، عن يُونُس بن عبدالرحمن، عن الحسن[٧] بن السَرِيّ:

قال أبو عبدالله: «إذا وَرَدَ عليكُم حديثانِ مُخْتلِفانِ فخُذُوا بما خالَفَ القومَ».

[١١] وعن ابن بابَوَيْه: نا[٨] محمّد بن مُوسى بن المُتَوَكِّل: نا[٩] عليّ بن الحسين السَعْدابادي: حدّثنا أحمد بن أبي عبدالله البَرْقيّ، عن ابن فضّال، عن الحسن بن الجَهْم:

قلتُ للعبد الصالح: هَلْ يَسَعُنا - في ما يَرِدُ علينا عنكُم - إلاّ (التَذَكُّرُ و)[١٠] التسليمُ لكُم ؟

فقال: «لا، والله، لا يَسَعُكُم إلاّ التسليمُ لنا».

قلتُ: فيُرْوَى عن أبي عبدالله شيءٌ، ويُرْوَى عنه خلافُهُ، فبأيِّهما نأخُذُ ؟

---

١. ما بين المعقوفين، لم يرد في نسختينا، ونقلناه من الوسائل، الموضع السابق.

٢. كذا في النسختين، وفي الفوائد المدنية، ص١٨٧: «أخبرنا».

٣. كذا في النسختين، وفي الفوائد المدنية، ص ١٨٧: «أخبرنا».

٤. كذا في النسختين، وفي الفوائد المدنية، ص ١٨٧: «أخبرنا».

٥. كذا في النسختين، وفي الفوائد المدنية، ص ١٨٧: «أخبرنا».

٦. كذا في نسختينا، وفي الوسائل «عن أحمد بن محمّد بن عيسى» بدل «نا محمّد بن عيسى» وكذلك البحار، ج٢٢، ٥٢، ح ٢٠ والفوائد المدنية، ص ١٨٧.

٧. كذا في البحار، لكن في نسختينا والوسائل: (الحسين).

٨. كذا في النسختين، وفي الفوائد المدنية، ص ١٨٧: «أخبرنا».

٩. كذا في النسختين، وفي الفوائد المدنية، ص ١٨٧: «أخبرنا».

١٠. ما بين القوسين في نسختينا فقط.

قال: «[خُذْ بما خالَفَ القومَ][1] وما وافَقَ القومَ فاجْتَنِبْهُ».

[١٢] وعن ابن بابويه: نا[2] أبي: نا[3] سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن أبي عُمَيْر، عن أبي حمزة، عن أبي بَصير:

عن: أبي عبدالله عليه السلام قال: «ما أنْتُم - والله - على شيءٍ ممّا هُم فيه، ولا هُم على شيءٍ [ممّا أنْتُم فيه][4] فخالِفُوهُم، فما هُم من الحَنِيفيّة على شيءٍ».

[١٣] وعن ابن بابَوَيْه: نا أبي: نا سعد بن عبدالله، عن أحمد بن محمّد، عن [عليّ ابن الحَكَم عن عمر][5] بن حفص، عن سعيد بن يسار:

عن أبي عبدالله عليه السلام: «إنّ الناسَ ما عَلِمُوا من أُمُور الدين شيئاً [إذا عَلِمُوا[6]] بِقول عليّ فيخالفونه».

[١٤] وعن ابن بابَوَيْه: نا محمّد بن الحسن: نا[7] محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن أبي عُمَيْر، عن داوُد بن الحُصَيْن، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «والله، ما جَعَلَ اللهُ لأحَدٍ خِيَرةً في اتّباع غيْرنا، وإنّ مَنْ وافَقَنا خالَفَ عَدُوَّنا، ومَنْ وافَقَ عَدُوَّنا في قَوْلٍ أو عَمَلٍ فليسَ منّا ولا نَحْن منهم».

[١٥] وعن ابن بابَوَيْه: نا[8] محمّد بن موسى المُتَوكِّل: نا[9] عليّ بن الحسين

---

١. موضع ما بين المعقوفين بياض في النسختين.

٢. في الفوائد المدنية، ص ١٨٧: «أخبرنا».

٣. في الفوائد المدنية، ص ١٨٧: «أخبرنا».

٤. موضع ما بين المعقوفين بياض في النسختين، وهو في الوسائل برقم (٣٣٣٦٥) والفوائد المدنيّة، ص ١٨٧.

٥. ما بين المعقوفين ممسوح من النسختين، وقد أثبتناه وفقاً للمحفوظ في الأسانيد، فراجع.

٦. كذا الظاهر من النسختين وما بين المعقوفين مشوش فيهما.

٧. في الفوائد المدنية، ص ١٨٧: «أخبرنا».

٨. في الفوائد المدنية، ص١٨٧: «أخبرنا».

٩. في الفوائد المدنية، ص ١٨٧: «أخبرنا».

السَعْدابادي: نا[١] أحمد بن أبي عبدالله البَرْقيّ، عن أبيه، عن محمّد بن عُبيدالله[٢].

قلتُ لأبي الحسن الرضاﷺ: كيف نصنعُ بالخَبَرَيْنِ المُخْتلِفَيْنِ؟

فقال: «إذا وَرَدَ عليكُم حديثانِ[٣] مُخْتلِفانِ، فانْظُرُوا ما يُخالِفُ منهُما أخبارَ العامّة فخُذُوهُ، وانْظُرُوا ما يُوافِقُ أخبارَهُم فَدَعُوهُ».

فَصْلٌ [١٣]

في كيفيّة العَرْض، وعِلّة مَنْ أنْكَرَ عَرْضَ الخبرين، على المذهبين:

أمّا العامّةُ: فواجِبٌ إنْكارُها.

والخاصّةُ: فواجِبٌ إقْرارُها بِهِ عامةً.

وقد ناقَضَتْ جماعةٌ منهم ذلك، واتّبعتْ العامّة، فخرجتْ بذلك عن إجماعها، وشذّتْ عن أسلافها... إلى آخر.[٤]

---

١. في الفوائد المدنية، ص ١٨٧: «أخبرنا».

٢. في الوسائل: محمّد بن عبدالله.

٣. في الوسائل: خبران (بدل: حديثان)، ج٢٧، ص١١٩ رقم ٣٣٣٦٧ باختلاف.

٤. جاء في نهاية النسختين ما نصّهُ:

«هذا آخر فصول تلك الرسالة، ومواضع البياض كانت تالفة».

ثمّ كتب ناسخ (ط) ما نصّه:

«نقلتُ هذه الرسالة في مكّة المعظّمة من خطّ أفضل المُتقدّمين وأعلم المُتأخّرين أعني أستاذنا مولانا محمّد أمين الأستراباديّ سلّمه الله تعالى، في سلخ جمادى الآخرة سنة ١٠٢٩».

وكتب مالك هذه النسخة (ط) ما ملخّصه:

«باسمه تعالى، ناقل هذه الرسالة من خطّ المولى الأستراباديّ هو المولى عبدالغفور بن مسعود الطالقاني، كاتب نسخة الاستبصار للشيخ الطوسي عليه الرحمة، شرع في كتابة الاستبصار في سنة ١٠٢٩ بمكّة المعظّمة وأتمّه في سنة ١٠٣٧ في بندر بلاد الكجرات، كما ذكره في آخر الكتاب.

والنسخة قيّمة نفيسة موجودة عندنا، وعليها بلاغات وقراءات...

وكاتب هذه الأسطر عبداللطيف الحُسيني الكوهكمري».

المنابع والمصادر

١ . **الأمالي** للشيخ الصدوق، محمّد بن عليّ بن الحسين ابن بابَوَيْه، أبي جعفر القمي (ت٣٨١هـ)، منشورات الأعلمي – بيروت.

٢ . **بحار الأنوار** للعلاّمة المجلسي، محمّد باقر بن محمّد تقي الاصبهاني (ت١١١٠هـ). الطبعة الحديثة.

٣ . **تراثنا**، مجلّة فصليّة تصدر في قم، الأعداد: ٣٩ ـ ٣٨

٤ . **تلخيص مجمع الآداب ومعجم الألقاب** لابن الفُوَطيّ البغدادي،تحقيق الدكتور مصطفى جواد، مجمع اللغة العربيّة – دمشق – الطبعة الأولى.

٥ . **الذريعة إلى تصانيف الشيعة** للإمام الشيخ آقا بُزُرگ الطهراني (ت١٣٨٩هـ) الطبعة الأولى.

٦ . **روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات** للسيّد محمّد باقر الأصفهاني الخونساري، الطبعة الحديثة.

٧ . **رياض العلماء وحياض الفضلاء** للعلاّمة الأفندي المولى عبدالله الأصفهاني ،تحقيق السيد أحمد الحسيني قم ١٤٠١هـ.

٨ . **عُجالة المعرفة في أصول الدين** لظهير الدين أبي الفضل، محمّد بن القطب الراوندي (ق٧)، تحقيق السيد محمّد رضا الحسيني الجلالي، «كتاب تراثنا» – قم ١٤١٧ هـ.

٩ . **فهرست أسماء مصنّفي علماء الشيعة** للشيخ منتجب الدين عليّ بن عُبيدالله ابن بابويه الرازي (ت حوالي ٦٠٠هـ)،تحقيق السيد عبدالعزيز الطباطبائي – المختار من التراث – قم، المكتبة المرتضوية – ١٤٠٤هـ.

١٠ . **الفوائد المدنيّة** للمولى محمّد أمين الأسترابادي (ت١٠٣٣هـ) دار النشر لأهل البيت عليهم

السلام - قم، بالاوفست عن الطبعة الحجرية الأولى.

١١ . **القواميس في الرجال والدراية** للملاّ آقا الدربندي (ت ١٢٨٦هـ) مصوّرة عن نسخة السيد النجومي - كرمانشاه.

١٢ . **الكافي** للإمام الكليني الشيخ محمّد بن يعقوب أبي جعفر الرازي(ت ٣٢٩هـ) الطبعة الحديثة - طهران.

١٣ . **المحاسن** للبرقي المحدّث الأقدم أحمد بن محمّد بن خالد القمي (ت ٢٧٤ أو ٢٨٠هـ)، تحقيق المحدّث الأرموي، طهران.

١٤ . **مصفّى المقال في مصنّفي علم الرجال** للإمام آقا بُزُرْگ الطهراني، الطبعة الأولى، طهران مطبعة المجلس، وأعيد في بيروت بالاوفست.

١٥ . **معالم العلماء** للمحدّث ابن شهر آشوب السروي محمّد بن علي أبي جعفر المازندراني (ت ٥٨٨هـ)، تحقيق السيد محمّد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدرية - النجف ١٣٨٠هـ.

١٦ . **نهج البلاغة عبر القرون** للسيد عبدالعزيز الطباطبائي، الحلقة (٧) منشور في تراثنا العدد: (٣٩-٣٨) عام ١٤١٥هـ.

١٧ . **الوافية في أصول الفقه** للفاضل التوني، المولى عبدالله البُشْروي (ت ١٠٧١ هـ) تحقيق السيد محمّد حسين الرضوي الكشميري - مجمع الفكر الإسلامي - قم ١٤١٢هـ.

١٨ . **وسائل الشيعة إلى أحكام الشريعة** للمحدّث الحرّ العاملي، محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤هـ) طبعة المرحوم الربّاني - طهران في (٢٠جزءاً) وطبعة آل البيت عليهم السلام - قم في (٣٠جزءاً).

١٩ . **هداية الأبرار** للشيخ حسين الكركي العاملي (ت ١٠٧٦هـ) صحّحه رؤوف جمال الدين، طبع في النجف ١٣٩٧هـ وأعيد في قم مصوّراً.